رحب بزيارة رئيس وزراء تركيا للكويت

المخيزيم: النمو الإيجابي للاقتصاد التركي عامل ثقة في توسيع استثمارات «بيتك» هناك

أكد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في بيت التمويل الكويتي (بيتك) بدر عبد المحسن المخيزيم ثقته في الاقتصاد التركي من حيث الأداء والإمكانيات، حيث يتيح دوما أمام المستثمر فرصا جديدة وآفاقا كبيرة في ظل اهتمام رسمي متواصل بالملف الاقتصادي وعمل حثيث من قبل الحكومة التركية لتذليل العقبات أمام المستثمرين بشكل عام والخليجيين بشكل خاص، معربا عن ترحيبه بزيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان والوفد المرافق والتي تترجم متانة العلاقات الكويتية ـ التركية على كل الأصعدة وفي مختلف المجالات، في الوقت الذي يرتبط فيه البلدان بعلاقات تتخطى المصالح الاقتصادية إلى الروابط الأخوية والتاريخية الوثيقة.

وقال المخيزيم في تصريح صحافي بهذه المناسبة إن اردوغان مع حكومته اضطلع بدور مهم في إقرار سياسات ساهمت في إحداث التحول الاقتصادي الايجابي والنهضة الحالية التي تعيشها تركيا من خلال تبني توجهات اقتصادية حصيفة ومتزنة ساعدت في الانفتاح الاقتصادي الراهن واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، الأمر الذي جنب تركيا التأثر الحاد بتداعيات الأزمة المالية العالمية. منوها بدوره إبان رئاسته لبلدية اسطنبول والنقلة الكبيرة التي أحدثها في المدينة آنذاك والتي أحيت الموقع

بدر المخيزيم

المهم للعاصمة المالية لتركيا.

ونوه بأن اردوغان وضع رؤية جديدة عمقت من الترابط بين الاقتصاد والسياسة وأحدثت تغييرا في كثير من المفاهيم المرتبطة بالجانبين، خاصة في ظل توجه تركيا لتوطيد علاقاتها مع الدول المجاورة والأسواق الناشئة وإحياء الروابط التاريخية والاجتماعية مع الدول العربية وفي منطقة الشرق الأوسط، مما يضيف أبعادا جديدة للمصالح المشتركة بين دول المنطقة.

وأضاف المخيزيم أن معدلات النمو الايجابية في الاقتصاد التركي انعكست على أداء وتوسع «بيتك ـ تركيا» في السوق المحلي وفي أسواق الدول المجاورة بما يؤكد سلامة قرار الاستثمار في تركيا الذي اتخذه (بيتك) قبل 20 عاما بإنشاء «بيتك ـ تركيا» الذي افتتح أخيرا بنوكا في البحرين ودبي وكازاخستان، بالإضافة إلى ألمانيا، كما واصل تكثيف جهوده ليحتل مكانة متقدمة بين البنوك العاملة في تركيا، معربا عن سعادته بان أصبح (بيتك) على مدار السنوات الماضية يقوم بدور فاعل في تنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية المشتركة بين الكويت وتركيا.

وأضاف المخيزيم: يقود «بيتك ـ تركيا» البنك الذي ينتشر حاليا عبر 150 فرعا في مختلف أرجاء السوق التركي، وتؤدي دورا تنمويا رائدا هناك، كما تحظى باهتمام وتأييد على المستويين الرسمي والشعبي، وتعد جسرا رئيسيا يصل العلاقات التركية الخليجية، ومنها انطلقت العديد من الاستثمارات الكويتية والخليجية إلى هذه السوق.

في السحب الكبير الذي أجري في 6 يناير الجاري في معرض الأڤنيوز

X ـ سايت من إلكترونيات الغانم تعلن الفائز بسيارة لامبورجيني

صلاح جحا يتسلم سيارة لامبورجيني من هلال فرحات

أعلنت X ـ سايت من إلكترونيات الغانم عن فوز صلاح جحا بسيارة لامبورجيني في السحب الكبير الذي جرى يوم 6 يناير الجاري في معرض الأڤنيوز عند الساعة 11 صباحا. وأعرب صلاح عن سعادته بهذه الجائزة قائلا «لقد ذهلت عند اعلان اسمي، ولم أصدق أنني ربحت سيارة لامبورجيني غالارادو. هذا أشبه بحلم قد أصبح حقيقة. وأنا اشكر X ـ سايت على منحي هذه الجائزة الخيالية».

وعلى أثر هذه الحملة الكبيرة، احتشد عدد هائل من الحضور الذين أملوا في الفوز بهذه الجائزة الكبرى. وفي هذه المناسبة، عبر المدير التسويقي في X ـ سايت هلال فرحات عن رضاه إزاء النجاح الكبير الذي حققته هذه الحملة قائلا «نتقدم بأحر التهاني من صلاح ونحن نؤكد أن هذه الحملة ما هي إلا البداية وسوف نستمر بمنح عملائنا أقوى وأفضل العروض والجوائز في الكويت. هذا العرض واحد من العروض الكثيرة التي سوف نفاجيء عملاءنا بها في الأشهر القادمة لإعلان المزيد من الفائزين».

وتفتخر X ـ سايت من الكترونيات الغانم بالتزامها وتفانيها في خدمة العملاء، وبتوفيرها تجربة تسوق مثالية وممتعة من خلال المعروضات المتاحة للتجربة، والدفع عند التسليم، وفريق البيع العالي الخبرة، واحدث المنتجات الالكترونية في السوق. تضم شبكة X ـ سايت 16 معرضا، وتنتشر جميعها في مواقع هامة يسهل الوصول إليها في الكويت.

وقد حصدت X ـ سايت جائزة «سوبر براندز 2010» العلامة التجارية الأفضل في الكويت، كما نالت جائزة «الرابح بمبيعات التجزئة» للعام الثاني على التوالي خلال حفل توزيع جوائز أكاديمية مبيعات التجزئة في الشرق الأوسط للعام 2010.

«بيتك للبحوث»: 4,5٪ معدل النمو المتوقع للناتج المحلي الإجمالي لتركيا نهاية 2011

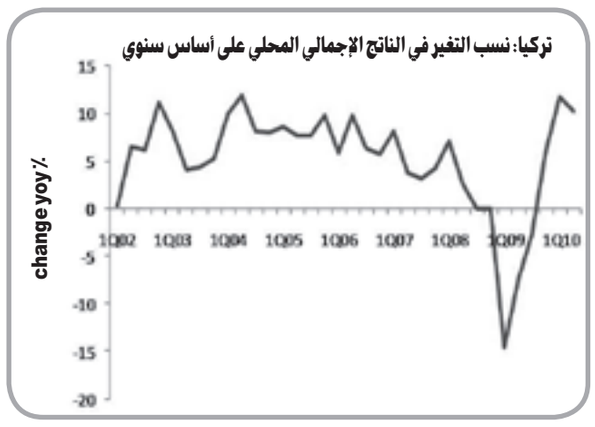

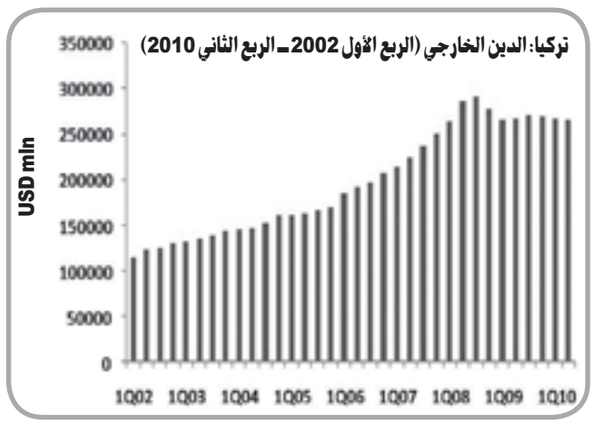

تقرير أكد تقرير حديث أعدته شركة بيتك للبحوث، التابعة لبيت التمويل الكويتي «بيتك»، متانة الوضع الاقتصادي والمالي في تركيا، مشيرا الى أن الاقتصاد التركي يواصل تعافيه بقوة من تداعيات الأزمة المالية العالمية، في الوقت الذي لاتزال فيه بعض الاقتصادات العالمية تعاني جراء هذه التداعيات، متوقعا أن ينمو الاقتصاد التركي بسرعة ملحوظة خلال العام الحالي لتصل نسبة النمو المتوقعة الى 4,5٪، وبمعدل أكبر في 2012 بحيث تزيد عن 5٪.

وتوقع التقرير أن يواصل الاقتصاد التركي نموه القوي على المدى المنظور، مدفوعا بالعديد من العوامل الايجابية أبرزها الإجراءات الحصيفة والمحفزة من جانب السلطات التركية والتي تهدف الى زيادة الإنتاجية وخلق المزيد من الوظائف، إضافة للطلب المحلي القوي والعمليات الائتمانية.

وعدد التقرير انجازات رئيس الوزراء الحالي رجب طيب أردوغان في خدمة الاقتصاد التركي والمتمثلة في تنفيذ إصلاحات عديدة في غضون فترة زمنية وجيزة، والسعي لجذب الاستثمارات الأجنبية، والنمو السريع الذي حققه إجمالي الناتج المحلي في عهده، إضافة الى انخفاض معدل البطالة ونسبة التضخم، وانخفاض نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي.

وفيما يلي تفاصيل التقرير:

تواصل التعافي الاقتصادي في تركيا خلال 2010 والذي بدأ قويا في الربع الأول من السنة المالية 2009، ويقدر نمو إجمال الناتج المحلي بما يزيد على 8٪. ومن المتوقع أن يتزايد النمو في تركيا خلال العامين 2011 و2012 بمعدل أكبر بحيث يزيد عن 5٪ مع تراجع في الزيادة الكبيرة التي حدثت فيما بعد الأزمة في الصادرات والاستهلاك والاستثمار. ومن جانبها أعلنت السلطات التركية أنه سوف يتم تقليص السياسة المالية والنقدية بصورة تدريجية، وقد تم إنشاء برنامج اقتصادي يتسم بالحكمة على المدى المتوسط في أكتوبر 2010 ومن هنا كان لابد من ادخار أي مكاسب إضافية تتحصل من حالات النمو بوتيرة أكبر مما هو متوقع وذلك لتجنب مزيد من الإنفاق للتكيف مع حالات التذبذب الاقتصادي التي قد تطرأ. وسوف يساعد الاستمرار في الإصلاحات الهيكلية الموجهة لزيادة الإنتاجية وخلق المزيد من الوظائف في القطاع الرسمي على تثبيت النمو الأكثر توازنا واستدامة. ويبدو الاقتصاد التركي أقوى من العديد من الاقتصادات الأوربية الأخرى الناشئة والمناظرة له، فهو يأتي مدعوما بالطلب المحلي القوي ومدفوعا بالعمليات الائتمانية، حيث يتوقع أن ينمو إجمالي الناتج المحلي في 2011 بمعدل 4,5٪.

مع التعافي القوي في الطلب المحلي والأجنبي بالإضافة إلى الزيادة في الاستثمارات الخاصة، فقد تزايد نمو الاقتصاد التركي بمعدل ملحوظ وصل إلى 11٪ خلال النصف الأول من السنة المالية 2010، مدفوعا بالطلب المحلي والأجنبي، وعلى عكس النمط الذي كان سائدا في كثير من الاقتصادات الأخرى في العالم فقد شمل ذلك التعافي خلق فرص عمل ووظائف جديدة. فخلال النصف الأول من السنة المالية 2010 مقارنة بسنة 2009، توافر ما يقارب 1,5 مليون وظيفة جديدة في تركيا، مما أدى إلى خفض معدل البطالة بنسبة 2,6٪ في 2010 مقارنة بالعام الماضي. وقد تزايد إجمالي الناتج المحلي بمعدل سنوي بلغ 3,7٪ في الربع الثاني من 2010. وتشير البيانات الاقتصادية الإيجابية الأخرى التي أتيحت في نوفمبر 2010 إلى أن تعافي الاقتصاد التركي مستمر بنفس وتيرة قوته، مع النمو القوي الملحوظ في إجمالي الناتج المحلي وفي المنتجات الصناعية كذلك. وتزايدت الاستثمارات في الأعمال التجارية أيضا بصورة كبيرة، مدفوعة بانخفاض تكلفة رأس المال. وتؤكد المؤشرات الأخيرة حول المستهلكين وعن الثقة في الأعمال التجارية، ومبيعات السلع المنزلية ونشاط قطاع الإسكان على أن الطلب المحلي لايزال قويا في النصف الثاني من 2010. ومع ذلك، فقد كان نمو الصادرات والإنتاج الصناعي متواضعا مع نهاية 2010، مما يشير إلى بعض التباطؤ في النشاط ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى ارتفاع تأثير قاعدة التضخم في 2009.

من المتوقع أن يعتدل الدين العام التركي ضمن حدود معقولة من إجمالي الناتج المحلي. وفي الوقت الحاضر يواصل الدين العام مرونته بوجه عام إزاء مختلف الصدمات. وطبقا لصندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يرتفع الدين الخارجي التركي إلى ما نسبته 52,4٪ من إجمالي الناتج المحلي قبل نهاية 2015. وسيكون هذا على حساب التوسع المعتدل للعجز في الحساب الجاري وبمعدل نمو في إجمالي الناتج المحلي أبطأ نسبيا مما كان عليه قبل الأزمة.

ومنذ عام 2011 وما يليه، ستقوم الحكومة التركية بتطبيق قاعدة مالية على أساس العجز والتي ستشكل إضافة كبرى للإطار المؤسساتي للدولة. وتتطلب القاعدة قدرا معينا من تضييق الخناق في كل عام وبالتناسب مع مدى ارتفاع العجز الكلي أو انخفاض الحد المنشود علي المدى المتوسط المحدد بنسبة 1,0٪ من إجمالي الناتج المحلي والزيادة أو النقص في معدل النمو في إجمالي الناتج المحلي على المدى البعيد بنسبة 5,0٪. كما تلزم القاعدة أيضا الحكومة العامة بمتطلب موازنة متزنة منفصلة لقطاع مؤسسات الدولة. وتشمل التحسينات الطارئة على إجراءات الإدارة المالية العامة إعداد تقارير شاملة وأكثر شفافية للمشاريع والمردودات المالية إلى جانب بعض الصرامة في الإشراف على الاقتراض الحكومي المحلي والقضاء على بعض الغموض بغية الحصول على مردودات في الإنفاق أكثر تمشيا مع الغايات الاقتصادية الواسعة المنشودة.

وبالمجمل، فإن أداء الاقتصاد التركي جيد ومتميز إزاء التراجع في الاقتصاد العالمي الحاد ومن المتوقع أن يبقى النمو في الاقتصاد التركي قويا على المدى المنظور في الوقت الذي يسير الاقتصاد العالمي نحو التعافي.

وفي عام 2011، من المحتمل أن يتعزز النمو في إجمالي الناتج المحلي التركي من خلال الاستهلاك الخاص على حساب معدلات الفائدة المنخفضة فعليا والتخزين والصادرات بحدود أقل.

وتشمل إنجازات رئيس الوزراء السيد رجب طيب أردوغان ما يلي:

ـ تنفيذ إصلاحات عديدة في غضون فترة قصيرة من الزمن وأهمها بدأ المفاوضات مرة أخرى من أجل انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي بعد مضي45 سنة وذلك خلال فترة تولي السيد أردوغان رئاسة الحكومة.

ـ ورث أردوغان الاقتصاد التركي وهو في حالة من الركود العميق بسبب الأزمة المالية التي حدثت في عام 2001. وفي السنوات الأخيرة، حاول السيد أردوغان جذب المزيد من المستثمرين الأجانب إلى تركيا ورفع معظم التشريعات الحكومية.

ـ وهكذا، فإن الاقتصاد التركي بدأ ينمو بسرعة، حيث بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 7,3٪ خلال رئاسته للوزراء حيث تفرغ بنفسه لترأس 26 دورة ربع سنوية سجل خلالها الاقتصاد نموا ملحوظا كما نما دخل الفرد في عهد إدارته بشكل كبير.

ـ منذ عام 1961، أبرمت تركيا تسع عشرة اتفاقية لقروض مع صندوق النقد الدولي وقد تمكنت حكومة أردوغان من الوفاء بمتطلبات ميزانية الدولة ونصوص الاتفاقيات على حد سواء في عهده، وحصلت على جميع أقساط القروض، وهي المرة الوحيدة التي تتمكن فيها حكومة أي دولة من القيام بذلك الإنجاز. وكانت حكومة أردوغان قد ورثت دينا لصندوق النقد الدولي يبلغ 23,5 مليار دولار ، والتي تم تخفيضها إلى 7 مليارات دولار في عام 2009 دون إبرام أي صفقات لديون جديدة بعد ذلك وسيتم سداد كامل ديون تركيا لصندوق النقد الدولي بالكامل في 2013.

ـ انخفض معدل البطالة من 10,3٪ إلى 9,7٪ في 2007 مع أن ذلك تزامن مع الأزمة المالية العالمية، ومع أن معدل البطالة في تركيا كان قد ارتفع إلى مستوى قياسي من 16,1٪ في الربع الأول من 2009، إلا أنه بحلول الربع الثاني من العام نفسه انخفض إلى 11٪.

ـ في عام 2002 كان لدى البنك المركزي التركي 26,5 مليار دولار في بند الاحتياطيات وقد وصل هذا المبلغ في 2009 إلى 72,5 مليار دولار.

ـ بين عامي 2002 و2009، انخفضت نسبة التضخم من 34,9٪ إلى 5,7٪ وهو أدنى مستوى لها خلال 39 عاما.

ـ انخفض الدين العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي السنوي من 74٪ في عام 2002 إلى 39٪ في 2009.

ـ في أبريل 2006، كشف أردوغان عن برنامج متكامل لإصلاح نظام الضمان الاجتماعي وتم ضم هيئات الضمان الاجتماعي التركية الثلاث تحت إدارة واحدة، وبذلك أمكن تقديم الخدمات الصحية على قدم المساواة وتوفير استحقاقات التقاعد للأعضاء في جميع الهيئات الثلاث كما أمكن بعد ذلك توفير العناية الطبية المجانية لكل شخص دون سن 18 سنة.

ـ في يناير 2008، اعتمد البرلمان التركي قانونا بشأن تطبيق حظر كامل على التدخين في معظم الأماكن العامة وتجدر الإشارة إلى أن السيد أردوغان هو متكلم خبير في مجال مكافحة التدخين.

«فان دايهاتسو جران ماكس» 2011 متوافرة لدى معرض «الزياني»

سيارة فان دايهاتسو جران ماكس الجديدة

فان دايهاتسو جران ماكس موديل 2011 بجميع الاستعمالات والاحتياجات التجارية والنقل متوافرة في معرض شركة الزياني.

فان جران ماكس متعددة الاستخدامات تتسع لعدد 5 أشخاص أو لشخصين (حسب الطلب)، كما أنها توفر مرونة هائلة للزبائن فيما يتعلق بطي المقعد الخلفي بالنسبة لموديل (جلاس فان) بحيث يمكنها حمل المزيد من البضائع، تبلغ حمولتها 850 كيلوغراما، ولأول مرة في الكويت السيارة الفان بباب سحب يسمح بتحميل وتنزيل أكبر الحمولات في أضيق الأماكن، كما أن الارتفاع المنخفض للأرضية يسمح بسهولة الدخول والخروج كما يتميز جسم السيارة بالقوة التي تسمح بالتعامل مع جميع ظروف التحميل.

وتحتوي فان جران ماكس على محرك سعة 1,5 ليتر و4 اسطوانات 16 صماما على شكل v بقوة 95 حصانا وكامة علوية مزدوجة، وتنفرد بجيرها الأوتوماتيكي وحقن إلكتروني للوقود، وتقنية توقيت الصمام المتغير مع التحكم، وهي جميعا من التقنيات المميزة والمنفردة التي تعزز القوة وتزيد من مستويات الاقتصاد في استهلاك الوقود وهو ما يخفف من أعباء التكاليف على مالكها وكذلك يقلل من الآثار البيئية الضارة بالإضافة لكفالة المصنع لمدة 3 سنوات أو 100 ألف كم.

وبهذه المناسبة قال مدير دايهاتسو لدى شركة الزياني سمير عبدالله: «لقد قمنا بعرض تشكيلة متكاملة من فانات جران ماكس متعددة الاستخدامات، وشعرنا بالسعادة لأنها لاقت إقبالا كبيرا من قبل زبائننا في الكويت، وذلك بفضل أدائها القوي وتنوع استخداماتها، فشركة دايهاتسو من أقدم الشركات اليابانية الرائدة في قطاع السيارات في السوق الياباني، والتي تعتمد كثيرا على تطوير سياراتها بشكل دائم، لذلك فهي تقدم سيارات اقتصادية للغاية وتتسم بالموثوقية العالية والجودة القوية، فكل المزايا الراسخة لجميع موديلات دايهاتسو ساهمت في جعلها السيارة الأكثر شعبية في العالم وفي الكويت أيضا».

معهد السلامة الأميركي يمنح «سوبارو» تصنيف «أفضل سيارة آمنة» لعام 2011

منح معهد التأمين للسلامة على الطرق السريعة مؤخرا سوبارو تصنيف «أفضل سيارة آمنة» لعام 2011 وهي شركة السيارات الوحيدة التي تحصل على هذه الجائزة للعام الثاني على التوالي في كل فئات السيارات التي تتنافس عليها. وتأتي الجائزة لتتوج سوبارو عن تحقيقها مبيعات أفضل من أي وقت مضى.

وقال نائب الرئيس التنفيذي ومدير العمليات في سوبارو أميركا توم دول «نحن ندرك الأهمية القصوى التي يوليها زبائننا لسلامتهم، لذا نحن سعداء للغاية بأن المعهد منحنا مجددا الاعتراف كالشركة المصنعة الوحيدة التي فازت جميع موديلاتها بجائزة أفضل اختيار للسلامة».

وأضاف «إن هذا نجاحا باهرا وهو تكريم للهندسة التي تحتويها منتجاتنا. إن تصيف المعهد يؤكد لعملائنا أن سوبارو تحافظ على أعلى معايير إنتاج السيارات الممتعة في القيادة، المتينة، والموثوقة إلى جانب سلامتها».

وحسب اختبارات المعهد، فإن جائزة أفضل اختيار للسلامة تعترف بالمركبات التي تقدم أفضل حماية للركاب من الأمام، الجانب، الخلف، وأعمدة الحماية لدى الانقلاب بناء على تصنيف «جيد» لكل فئة.

وتنقسم تصنيفات المعهد إلى جيد، مقبول، هامشي، وفقير، مع اعتبار «جيد» أعلى مرتبة في اختبارات المعهد، كما يجنب أن تحتوي المركبة الفائزة على نظام الثبات الإلكتروني.

من جانبه، قال مدير المعهد أدريان لوند «إن سوبارو هو الصانع الوحيد الفائز بأفضل اختيار للسلامة في كل فئات السيارات التي تتنافس فيها».

وتابع القول «المركبات التي تكسب هذه التسمية هي أفضل السيارات في حماية الناس من الحوادث الأكثر شيوعا، وتحمل المركبة نظام الثبات الإلكتروني لمساعدة السائقين في الابتعاد عن العديد من الحوادث إجمالا».